الموارد الإقتصادية المتاحة للتنمية الإقتصادية في دول حوض النيل ومدي إمكانية التعاون المشترك بينهم

منار عزت محمد، وفاء عبد الكريم محمد

مركز البحوث الزراعية- معهد بحوث الاقتصاد الزراعى- القاهرة

تاريخ التسليم: ٢٠١٣/٦/٣ تاريخ القبول: ٢٠١٣/٦/٢٤

الملخص

تمثل مشكلة ندرة المياه ومحدوديتها أحد أهم التحديات الحالية والمستقبلية للسياسة المصرية وذلك لتلبية الطلب المتزايد علي الغذاء نتيجه النمو السكاني و التقدم العمراني الذي تسعى مصر لتحقيقه. وتتركز جوانب الخلاف والصراع في حوض النيل الشرقي والذي تأتي من خلاله حوالي ٨٦% من مياه النيل(من المرتفعات الأثيوبية) وتتمثل هذه التحديات في عدم قبول الاتفاقات السابقة والتي تعطي لمصر والسودان كدولتي مصب حقوق تاريخية مكتسبه إلى جانب التوترات وحالات التهديد التي حكمت علاقات أهم دولتين في حوض النيل وهما "مصر وأثيوبيا". ويهدف البحث إلى دراسة الموارد الإقتصادية المتاحة للتنمية الإقتصادية في دول حوض النيل ومدي إمكانية التعاون المشترك بينهم من خلال استعراض لمؤشرات التنمية العامه و الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض وكذلك مشكلات الطاقة ومستوى ندرة المياه. وقد أشارات الدراسة الى أن عدد سكان دول الحوض يبلغ نحو ٤٢٦,٨ مليون نسمة. وتعتبر أثيوبيا أكبر دول الحوض من حيث السكان إذ يمثل سكانها نحو ٢٠% من سكان دول الحوض ثم يليها مصر بنحو ١٩,٣% ثم الكونغو الديمقراطية وتنزانيا بنسبة حوالي١٥,٩%، ١٠,٨% علي الترتيب. وتشير مؤشرات التنمية البشرية إلى أن جميع دول حوض النيل تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضه ما عدا مصر حيث تقع ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة. ويشير دليل التنمية البشرية الدولي إلى أن دول حوض النيل هي الدول الأقل نمواً في العالم ماعدا مصر وكينيا وتنزانيا ، كما أن معدل وفيات الأطفال الرضع بلغ ١١٨,٣ حالة لكل ألف مولود عام ٢٠٠٩، في حين كان المتوسط العالمي نحو ٥٨ حالة لكل ألف مولود خلال نفس العام، كما يتراوح نسبة السكان الحضر إلى إجمالي عدد السكان عام ٢٠٠٨ بدول حوض النيل بين حوالي ١١,٣ % في بوروندي، حوالي ٤٣,٥% في مصر مما يدل على أن أغلب سكان دول الحوض يعتمدون في دخلهم على قطاع الزراعة حيث يتمركز أغلب السكان في المناطق الريفية. كما أشار البحث إلى ارتفاع معدلات الفقر في دول الحوض حيث يعيش تحت خط الفقر(١,٢٥ دولار/ يوم) نسبة كبيرة من سكان الحوض بلغت حوالي ٨١,٣% في بوروندي، ٧٦,٨% في رواندا، ٦٧,٩% في تنزانيا، ٥٩,٦% في الكونغو، ٣٩% في أثيوبيا. وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فإن دول الحوض ما عدا مصر تصنف ضمن الدول ذات الدخل المنخفض ويبلغ متوسط نصيب الفرد فيها نحو ١٥٤٠ دولار في السنة بينما يبلغ المتوسط العالمي نحو ١٠٧١٥ دولار سنويا أي نحو سبعة أضعاف متوسط دول حوض النيل ونتيجة لضعف الناتج المحلي الإجمالي يتراجع الإنفاق على التعليم والصحة بدول الحوض. وفيما يتعلق بالطاقة بدول حوض النيل فرغم امتلاكها لموارد هائلة لإنتاج الطاقة خاصة الكهرومائية إلا أن متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء بالكيلووات بلغ في مصر حوالي ٩٥٦ كيلووات/ فرد وجاءت أثيوبيا في المرتبة الأخيرة حيث بلغ نصيب الفرد فيها نحو ٢٧,٥/ كيلووات. ويشير مؤشر مستوى ندرة المياة المتجددة فى دول الحوض إلى أن نصيب الفرد كمتوسط للفترة ٢٠٠٨/٢٠١٠ تراوح بين ١٩٩٦٧ متر مكعب سنويا فى الكونغو، ٧٠٣ متر مكعب سنويا فى مصر مما يشير إلى مدى حدة الفقر المائي في مصر مقارنة ببقية دول الحوض. وقد أوضح البحث الإمكانيات والفرص المتاحة للتعاون المشترك بين مصر ودول حوض النيل.

كلمات دليلية: دول حوض النيل، الموارد المائية، الموارد الاقتصادية، آليات التعاون المشترك، التنمية الاقتصادية.

المقدمة

تقوم التنمية خاصه فى البلاد النامية على مدى ما يتحقق من تقدم فى مجال الزراعه اذ ان اقتصاديات هذه الدول مازالت فى طور النمو، وبالتالي يعتمد معظم سكان تلك الدول علي الزراعة اما انهم مستهلكين لانتاجها من كافه السلع الغذائية والكسائية او انهم متعاملين فى ما تحتاجه من مستلزمات إنتاج، وعليه فان سعى الدول الان تحت ضغط النمو السكانى وتعدد

الاحتياجات الانسانية يتطلب الاهتمام بهذا القطاع وتحقيق الامن الغذائى من خلاله وبالتالى زياده الطلب على الموارد المائية كاساس لتنميه قطاع الزراعه وزياده انتاجه فضلا عن ان النمو العمرانى يتطلب أيضاً إستخدام مزيدا من المياه. ويمكن ان يودى السعى الى تحقيق التنمية التى تاخرت كثيرا الى حدوث صراعت دولية ومحلية. ويمثل حوض النيل بدوله الإحدى عشر نموذجا للصراع على مصادر المياه وسبل استخدامها والإستحواذ عليها والصراع السياسي والقانوني حول حقوق تقاسمها بين هذه الدول، والتدخلات الأجنبية من أجل المصالح سواء الاقتصادية أو المصالح المتعلقة بالأمن القومي والصراعات التاريخية. ويمثل هذا الصراع بالنسبة لمصر قضية تتجاوز الجوانب الفنية والتكنولوجية فمياه النيل هي شريان الحياه الحقيقي على ارض مصر حيث يلبى النيل نحو ٩٥% من احتياجات مصر للمياه وهي دولة ليست مطرية ومن هنا فمياه النيل هي مصدر الحياة والتقدم بالنسبة للمصريين، ولهذا فإن تمسك المفاوض المصري بحقوقة التاريخية والمكتسبة في مياه النيل يرجع فى الاساس الى انه لا بديل ممكن عن مياه النيل لتقدم وإزدهار مصر الأمر الذي يتطلب الإدارة الرشيدة والإستخدام الأمثل لكل قطرة مياه لتحقيق أفضل عائد ممكن من وحدة المياه المستخدمة الى جانب التعاون المشترك مع دول الحوض اقتصاديا وتجاريا وثقافيا على المستويين الرسمى والشعبى.

المشكلة البحثية

تمثل مشكلة ندرة ومحدودية المياة الإروائية للزراعة المصرية أحد اهم التحديات الحالية والمستقبلية. وتزداد حدة ندرة ومحدودية الموارد المائية الإروائية مع ارتفاع معدلات النمو السكانى وما يتطلبه من زيادة معدلات التنمية الزراعية والصناعية، وتتلخص التحديات فى حوض النيل التى يفرضها الصراع على المياه وخاصة فى حوض النيل الشرقى والذى يشمل(اثيوبيا-السودان-اريتريا-مصر)حيث أن حوالي ٨٦% من مياة النيل المتاحة لمصر تاتى من المرتفعات الأثيوبية.

وهذة التحديات تتمثل في:-

١-محدودية الموارد المائية التى يستخدمها السكان الذين يتزايدون بمتوسط ٢-٣% سنويا.

٢-إحتياجات التنمية الزراعية التى تأخرت لسنوات فى هذه الدول والتي أصبحت من أولويات تلك الدول فى الوقت الحالي.

٣-عدم قبول الاتفاقات السابقة والتى تعطى لمصر والسودان كدولتى مصب حقوق تاريخه مكتسبة.

٤- التوترات وحالات التهديد والقلق التاريخية التى حكمت علاقات هذه الدول وتحديدا مصر واثيوبيا.

أهداف البحث:-

يهدف البحث إلى تحليل الأسباب الحقيقيه للصراع على المياه فى حوض النيل ودور الإحتياجات التنموية فى بروز زياده الطلب على المياه والمطالبه باعاده تقسيمها وذلك من خلال عرض ودراسة الاوضاع التنموية لدول حوض النيل المتمثلة فى:-

أ- المؤشرات العامة للتنمية فى دول حوض النيل.

ب-المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التنموية ومعدلات الفقر في تلك الدول.

ت-مشكلات الطاقة واحتياجات تلك الدول منها.

ث-مستوى ندرة الموارد المائية الإروائية والإستخدامات الزراعية والصناعية.

ج-وضع تصور لإمكانية التعاون بين دول الحوض لتحقيق الاهداف التنموية لدول حوض النيل.

مصادر البيانات:-

تم الاعتماد علي البيانات الثانوية المنشورة بمنظمة الأغذية والزراعة، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، والجهات الحكومية ذات الصلة، بالإضافة إلي البيانات الثانوية غير المنشورة التي أمكن الحصول عليها من شبكة الاتصالات والمعلومات الدولية. والبحوث والمؤتمرات التي اهتمت بموضوع الدراسة.

النتائج ومناقشاتها

التنمية في دول حوض النيل: توضح مؤشرات التنمية لدول حوض النيل مستوي التقدم الاقتصادي والاجتماعي فيها، وفيما يلي مؤشرات التنمية الرئيسية في دول حوض النيل:-

اولاً: المؤشرات العامة:

يتضح من بيانات جدول(١) أن المساحة الكلية بالألف كم^2 بدول حوض النيل بلغت حوالي ٦,٧٧٦ مليون كم٢، حيث احتلت السودان المرتبة الأولي بين دول الحوض بمساحة بلغت حوالي ٢,٥٠٢٦ مليون كم^2 تمثل نحو٣٦% من إجمالي المساحة الكلية لدول حوض النيل، يليها أثيوبيا حيث بلغت مساحتها حوالي ١١٠ ألف كم^2 تمثل نحو ١٦,٢%، ثم مصر بمساحة تقدر بنحو ١,٠٠١ مليون كم^2 تمثل حوالي ١٤,٥%، يليها تنزانيا والتى بلغت مساحتها حوالي ٩٤٧,٣ ألف كم٢ تمثل نحو ١٤%، ثم كينيا حيث بلغت مساحتها حوالي ٥٨٠,٤ ألف كم٢ تمثل ٨,٤%، ثم يليها الكونغو الديموقراطية حيث بلغت مساحتها حوالي ٣٤٢ ألف كم٢ تمثل حوالي ٥%، ثم أوغندا والتى بلغت مساحتها حوالي ٢٤١ ألف كم٢ تمثل حوالي ٣،٥%، يليها ارتيريا حيث بلغت مساحتها حوالي ١١٨ ألف كم٢ تمثل نحو ١,٧%، يليها بوروندي حيث بلغت مساحتها حوالي ٢٧,٨ ألف كم٢ تمثل نحو ٠,٤%، وأخيرا جاءت رواندا في المرتبة الأخيرة من إجمالي المساحة الكلية لدول حوض النيل حيث بلغت مساحتها حوالي ٢٦,٣ ألف كم٢ تمثل حوالي ٠,٣٨% من إجمالي المساحة الكلية لدول حوض النيل

كما يتضح ايضا من بيانات جدول(١) أن مساحة الحوض المائي تبلغ حوالي ٣،٤ مليون كم^2، جاءت السودان في المرتبة الأولي من مساحة الحوض المائي حيث بلغت حوالي ٢,١٦٢ مليون كم^2 تمثل حوالي ٦٤,٢%من إجمالي مساحة الحوض المائي، يليها أثيوبيا بمساحة بلغت حوالي ٣٩٧,٨ ألف كم٢ تمثل حوالي ١١,٨%، ثم مصر بمساحة بلغت حوالي ٣٥٧ ألف كم٢ تمثل حوالي١٠,٦%، يليها أوغندا بمساحة بلغت حوالي ٢٥١,٦ ألف كم^2 تمثل حوالي ٧,٥%، ثم يليها كل من تنزانيا وكينيا والكونغو الديمقراطية وبورندي ورواندا بمساحة بلغت حوالي ٢٥١,٦ ألف كم٢، ٢٣,٨ ألف كم٢، ٢٠,٤ ألف كم٢، ١٣,٦ ألف كم٢ تمثل حوالي٧,٥%، ٢,٧%، ١,٥%، ٠,٧%، ٠,٦%، ٠,٤% من إجمالي مساحة الحوض المائي لدول حوض النيل البالغ حوالي ٣,٤ مليون كم٢ عام ٢٠١١ علي الترتيب.

وتوضح بيانات الجدول السابق ايضاً أن كثافة السكان بدول حوض النيل لعام ٢٠١١ تتراوح ما بين ١٨ فرد/ كيلو متر المربع في السودان إلي ٤١٤ فرد/ كيلو متر مربع في رواندا، وفي مصر حوالي ٨٢ فرد/ كيلو متر مربع، وبلغت نحو ٤٦ فرد/ كيلو متر مربع، ٤٩ فرد / كيلو متر مربع، ٧٢ فرد/ كيلو متر مربع، ٧٧ فرد/ كيلو متر مربع، ١٤٣ فرد/ كيلو متر مربع، ١٩٨ فرد / كيلو متر مربع، ٣٠٩ فرد/ كيلو متر مربع في كلا من من إريتريا وتنزانيا وكينيا وإثيوبيا وأوغندا والكونغو الديموقراطية وبوروندي على الترتيب. وقد بلغ عدد سكان دول حوض النيل العشرة نحو ٤٢٦,٨ مليون نسمة عام ٢٠١١ وهي تمثل نسبة ٦,١٢% من عدد سكان العالم، حيث يتراوح عدد السكان بين ٥,٤ مليون نسمة في إريتريا إلي نحو٨٤,٧ مليون نسمة في إثيوبيا، حيث جاءت اثيوبيا في المرتبة الاولى من حيث عدد السكان، يليها مصر في المرتبة الثانية بنحو٨٢,٥ مليون نسمة، في حين بلغ عدد السكان في باقي دول حوض النيل نحو ٦٧,٨، ٤٦,٢، ٤٤,٦، ٤١,٦، ٣٤,٥، ١٠,٩، ٨,٦، ٥,٤ مليون نسمة في كلا من الكونغو الديموقراطية وتنزانيا والسودان وكينيا وأوغندا ورواندا وبوروندى وإريتريا على الترتيب.

جدول رقم١: بعض المؤشرات الإقتصادية لدول حوض النيل ومساحة الحوض المائي عام٢٠١١

الدولة	المساحة الكلية ألف كم٢	% من إجمالي مساحة الحوض	عدد السكان في ٢٠١١ بالمليون نسمة	% من الإجمالي	مساحة النيل في الدول ألف كم٢	% من الإجمالي	الكثافة السكانية بالفرد/ الكم٢
السودان	٢٥٠٥,٨	٣٦,٣٥	٤٤,٦	١٠,٤٥	٢١٦٢,٤	٦٣,٧	١٨
أثيوبيا	١١٠٤,٣	١٦,٠٢	٨٤,٧	١٩,٨٥	٣٩٧,٨	١١,٧	٧٧
الكونغو الديموقراطية	٣٤٢,٠	٤,٩٦	٦٧,٨	١٥,٨٩	٢٣,٨	٠,٧	١٩٨
أوغندا	٢٤١,٠	٣,٥٠	٣٤,٥	٨,٠٨	٢٥١,٦	٧,٤	١٤٣
كينيا	٥٨٠,٤	٨,٤٢	٤١,٦	٩,٧٥	٥١,٠	١,٥	٧٢
رواندا	٢٦,٣	٠,٣٨	١٠,٩	٢,٥٥	١٣,٦	٠,٤	٤١٤
مصر	١٠٠١,٥	١٤,٥٣	٨٢,٥	١٩,٣٣	٣٥٧,٠	١٠,٥	٨٢
بوروندي	٢٧،٨	٠,٤٠	٨,٦	٢,٠١	٢٠,٤	٠,٦	٣٠٩
تنزانيا	٩٤٧،٣	١٣,٧٤	٤٦,٢	١٠,٨٢	٩١,٨	٢,٧	٤٩
اريتريا	١٢١،٩	١,٧١	٥,٤	١,٢٧	٢٧,٢	٠,٨	٤٦
الإجمالي	٦٧٧٦٤	١٠٠,٠٠	٤٢٦,٨	١٠٠,٠٠	٣,٣٧٠	١٠٠	–

المصدر: جمعت وحسبت من:-

١- الموقع الالكتروني لموسوعة التكامل العربي الافريقي http://enaraf.com

٢- البرنامج الانمائي للامم المتحدة. الانصاف والاستدامه مستقبل أفضل للجميع، جداول تقرير التنمية البشرية الدولي ٢٠١١ .

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية والتنموية:

١. الرقم القياسي للتنمية البشرية: توضح البيانات الواردة بجدول (٢) أن الرقم القياسي للتنمية البشرية لعام ٢٠١١ بدول حوض النيل تراوح بين ٠,٢٨٦ للكونغو و٠,٦٤٤ لمصر وقدر بنحو ٠,٥٠٩، ٠,٤٦٦، ٠,٤٤٦، ٠,٤٢٩، ٠,٤٠٨، ٠,٣٦٣، ٣٤٩، ٠,٣١٦ لكل من كينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا والسودان وإثيوبيا وإريتريا وبوروندي علي الترتيب، في حين بلغت قيمة الرقم القياسي للتنمية البشرية لعام ٢٠١١ على مستوى العالم نحو ٠,٨٦٢ لذلك فان جميع دول حوض النيل تصنف في دليل التنمية البشرية الدولي ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة ما عدا مصر فهي تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، ويشير دليل التنمية البشرية الدولي ان قيمة الرقم القياسي للتنمية البشرية لعام ٢٠١١ الاقل من ٠،٤٣٩ هي مؤشر الدول الاقل نموا في العالم، مما يشير الى ان دول حوض النيل هي من الدول الاقل نموا في العالم ما عدا مصر وكينيا وتنزانيا واوغندا.

٢. متوسط العمر المتوقع عند الميلاد: توضح بيانات الجدول رقم(٢) أن مصر جاءت في المرتبة الاولى من حيث متوسط العمر المتوقع عند الميلاد لسكان دول حوض النيل حيث يتراوح متوسط العمر المتوقع عند الميلاد بدول حوض النيل بين حد أقصي بلغ حوالي ٧٣,٢ سنه في مصر وحد أدني بلغ حوالي٤٨,٤ سنه في الكونغو الديمقراطية عام ٢٠١١، وقد بلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد على مستوى العالم نحو ٦٩،٨ سنة، وبلغ نحو ٥٠,٤، ٥٤,١، ٥٥,٤، ٥٧,١، ٥٨,٢، ٥٩,٣، ٦١,٥، ٦١,٦ سنة لكل من بوروندي وأوغندا ورواندا وكينيا وتنزانيا وإثيوبيا والسودان وإريتريا على الترتيب.

٣. معدل وفيات الأطفال الرضع:

يبين جدول(٢) ان متوسط معدل وفيات الأطفال الرضع في دول حوض النيل بلغ نحو ١١٨,٣ حالة لكل ألف مولود عام ٢٠٠٩ في حين كان المتوسط العالمي نحو ٥٨ حالة لكل ألف مولود في نفس العام، وقد تراوح هذا المعدل في دول حوض النيل ما بين ٣٣ إلى ١٩٩ حالة لكل ألف مولود في كل من مصر والكونغو الديمقراطية، في حين بلغ نحو ٥٥، ٨٤، ١٠٨، ١٠٨، ١١١، ١٢٨، ١٦٦، ١٩١ حالة لكل ألف مولود في كلاً من: اريتريا، كينيا، تنزانيا، والسودان، ورواندا، وأوغندا، وبوروندي، وأثيوبيا على الترتيب.

جدول٢: مؤشرات التنمية البشرية فى دول حوض النيل عام ٢٠١١

الدولة	الترتيب في دليل التنمية البشرية في ٢٠١١	الرقم القياسي للتنمية البشرية ٢٠١١	عدد السكان بالمليون نسمة في ٢٠١١	معدل النمو السكاني بالنسبة المئوية ٢٠١١/٢٠١٠	عدد السكان المتوقع بالمليون نسمة في ٢٠٣٠	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	معدل وفيات الاطفال الرضع (حتى ٥ سنوات) لكل ١٠٠٠مولود حي/ ٢٠٠٩
مصر	١١٣	٠,٦٤٤	٨٢,٥	١,٧	١٠٦,٥	٧٣,٢	٣٣
كينيا	١٤٣	٠,٥٠٩	٤١,٦	٢,٧	٦٥,٩	٥٧,١	٨٤
تنزانيا	١٥٢	٠,٤٦٦	٤٦,٢	٣,١	٨١,٩	٥٨,٢	١٠٨
أوغندا	١٦١	٠,٤٤٦	٣٤,٥	٣,١	٥٩,٨	٥٤,١	١٢٨
رواندا	١٦٦	٠,٤٢٩	١٠,٩	٢,٩	١٧,٦	٥٥,٤	١١١
السودان	١٦٩	٠,٤٠٨	٤٤,٦	٢,٤	٦٦,٩	٦١,٥٠	١٠٨
إثيوبيا	١٧٤	٠,٣٦٣	٨٤,٧	٢,١	١١٨,٥	٥٩,٣	١٩١
إريتريا	١٧٧	٠,٣٤٩	٥,٤	٢,٩	٨,٤	٦١,٦	٥٥
بوروندي	١٨٥	٠,٣١٦	٨,٦	١,٩	١١,٤	٥٠,٤	١٦٦
الكونغو الديمقراطية	١٨٧	٠,٢٨٦	٦٧,٨	٢,٦	١٠٦	٤٨,٤	١٩٩
الاجمالي	–	–	٤٢٦,٨	–	٦٤٢,٩	–	١١٨,٣
العالم	–	٠,٦٨٢	٦٩٧٤	١,١	٨٣٢١,٤	٦٩,٨	٥٨

المصدر: البرنامج الانمائي للامم المتحدة ،الانصاف والاستدامه مستقبل أفضل للجميع، جداول تقرير التنمية البشرية الدولي ٢٠١١.

٤. نسبة الحضر من اجمالي السكان:

توضح بيانات الجدول رقم(٣) ان نسبة الحضر من اجمالي السكان عام ٢٠٠٨ بدول حوض النيل تتراوح بين ١١,٣%، ٤٣,٥% في كل من بوروندي ومصر حيث جاءت مصرفي المرتبة الاولى من حيث نسبة الحضر من اجمالي السكان عام ٢٠٠٨ بدول حوض النيل، يليها السودان بنسبة ٤٠,٨% ثم الكونغو الديمقراطية بنسبة ٣٥,٩% كما بلغت هذه النسبة حوالي ٢٦,٩، ٢٢,٥، ٢٢,١، ١٩,٢، ١٦,٨، ١٣,٥% في كل من تنزانيا وكينيا وإريتريا ورواندا وإثيوبيا وأوغندا على الترتيب، في حين يبلغ متوسط نسبة الحضر من اجمالي السكان عام ٢٠٠٨ على مستوى العالم نحو ٥٠,٥%. وهذ المؤشر يوضح ان هذه الدول تعتمد بشكل كبير في دخلها على قطاع الزراعة حيث يتركز اغلب سكان هذه الدول في المناطق الريفية.

٥. نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ١,٢٥ دولار/اليوم: توضح البيانات الواردة بجدول(٣) ان نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بدول حوض النيل ويحصلون على دخل يمثل نحو ١,٢٥ دولار/ اليوم تتراوح بين ٢% في مصر الى ٨١,٣% من عدد السكان في بوروندي، وبذلك جاءت مصر في المرتبة الاخيرة من حيث نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر ١,٢٥ دولار/ اليوم بدول حوض النيل، بينما جاءت بوروندي في المرتبة الاولى بنسبة ٨١,٣%، تليها رواندا ثم تنزانيا ثم الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإريتريا والسودان واوغندا وكينيا بنسبة ٧٦,٨، ٦٧,٩، ٥٩,٢، ٣٩، ٣٤,٤، ٢٨,٧، ١٩,٧% من عدد السكان في هذه الدول على الترتيب، ويدل هذا المؤشر على ارتفاع معدل الفقر في دول حوض النيل باستثناء مصر وكينيا والسودان الأمر الذى يمكن ان يكون مجالا خصبا للعمل المشترك من اجل رفع معدلات التنمية الاقتصادية وخفض معدلات الفقرفي دول حوض النيل.

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية:

١- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

نصيب الفرد من الدخل الإجمالي: هو مجموع الدخل في اقتصاد معين، وهو حصيلة قيمة الإنتاج وملكية عوامل الإنتاج تطرح منهما المدخلات التي تتفق علي استخدام عوامل الإنتاج التي تملكها سائر اقتصاديات العالم، وتحول إلي قيمة الدولار المعتمد دولياً علي أساس معدلات معادل القوة الشرائية وتقسم علي مجموع السكان

جدول ٣: نسبة سكان الحضر والسكان دون خط الفقر ونصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي والانفاق العام على الصحة والتعليم بدول حوض النيل عام ٢٠٠٩.

الدولة	نسبة الحضر من اجمالي السكان ٢٠١١	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر ١،٢٥ دولار/ اليوم	نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي بمعادل القوة الشرائية للدولار ٢٠٠٩	الانفاق العام على الصحة والتعليم (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي) ٢٠٠٩
مصر	٤٣,٥	٢,٠٠	٥٢٦٩	٥
كينيا	٢٢,٥	١٩,٧	١٤٩٢	٤,٣
تنزانيا	٢٦,٩	٦٧,٩	١٣٢٨	٥,١
أوغندا	١٣,٥	٢٨,٧	١١٢٤	٨,٢
رواندا	١٩,٢	٧٦,٨	١١٣٣	٩
السودان	٤٠,٨	٣٤,٤	١٨٩٤	٧,٣
إثيوبيا	١٦,٨	٣٩	٩٧١	٤,٣
إريتريا	٢٢,١	–	٥٣٦	٢,٢
بوروندي	١١,٣	٨١,٣	٣٦٨	١٣,١
الكونغو الديمقراطية	٣٥,٩	٥٩,٢	٢٨٠	٤,٧
المتوسط	٢٥,٢٥	٤٥,٤٤	١٤٣٩,٥	٦,٣٢
المتوسط على مستوى العالم	٥٠,٥	–	١٠٧٥٠	٥,١

المصدر: البرنامج الانمائي للامم المتحدة، الانصاف والاستدامه مستقبل أفضل للجميع، جداول تقرير التنمية البشرية الدولي ٢٠١١.

وتوضح بيانات جدول(٣) ان دول حوض النيل تقع في فئة الدول ذات الدخل المنخفض باستثناء مصر التي تقع في فئة الدول ذات الدخل المتوسط وذلك وفقاً لتصنيف البنك الدولي لعام ٢٠٠٩، مما يعني ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر عن باقي دول حوض النيل والتي يتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها نحو ١٥٤٠ دولار في السنة، في حين كان المتوسط العالمي نحو ١٠٧١٥ دولار سنوياً، أي نحو سبعة أضعاف متوسط دخل الفرد في دول حوض النيل.

وباستعراض موقع دول حوض النيل مقارنة بدول العالم من حيث الناتج المحلى الإجمالى حسب تعادل القوى الشرائية يتضح أن نصيب الدول العشر مجتمعة بلغ حوالي ٧٨٩,٣ مليار دولار تمثل حوالي١,١% من إجمالى العالم البلغ حوالي ٦٩,٧ تريليون دولار عام ٢٠٠٨، تصدرت مصر دول الحوض بنصيب بلغ حوالي ٤٤١,٦ مليار دولار، تليها السودان بنحو ٨٩ مليار دولار ثم إثيوبيا بنحو ٧٠ مليار دولار وكينيا ٦١,٣ مليار دولار والكونغو الديمقراطية ٢٠,٦ مليار دولار. ثم رواندا ٩,٩ مليار دولار وأريتريا ٣,٢ مليار دولار وفى المركز الأخير بورندى ٣,١ مليار دولار للناتج المحلى الإجمالى حسب تعادل القوى الشرائية[١].

٢- معدل الإنفاق العام على الصحة والتعليم: بلغ متوسط الإنفاق العام على الصحة والتعليم في دول حوض نهر النيل حوالي ٥,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تراوح هذا المعدل ما بين ٢,٢%، ١٣,١%، وذلك في اريتريا، وبوروندي، بينما كان الإنفاق العام على الصحة والتعليم في مصر نحو ٥% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت نسبته نحو ٤,٣%، ٤,٣%، ٤,٧%، ٥,١%، ٧,٣%، ٨,٢%، ٩% في كلاً من إثيوبيا، وكينيا، والكونغو الديمقراطية وتنزانيا والسودان وأوغندا، ورواندا على الترتيب.

الطاقة بدول حوض النيل: تمتلك دول حوض النيل موارد هائلة لإنتاج الطاقة الكهرومائية إلا أنها غير مستغلة، أو بالأحرى مهدرة فحتى الآن يمثل إنتاج الكهرباء من المصادر المائية ٧%[٢] من الإمكانات

[١] الموقع الالكتروني، للاهرام الرقمي، آليات التعاون بين مصر ودول حوض النيل وانعكاساته على المصالح المصرية، ١ أبريل ٢٠١١.
http://ahramonline.org.eg/Policy.aspx?Serial=642537

[٢] المياه وتوليد الكهرباء، مشروعات إقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨١ يوليو ٢٠١٠، ص ١.

المتاحة، أضف إلى ذلك توافر طاقة شمسية وطاقة حركية للرياح يمكن الاستفادة منها في تسخين وتحلية المياه وإنتاج الكهرباء إلا أن مصر تعتبر من الدول الرائدة في الاستفادة من الطاقة الكهرومائية الموجودة على أراضيها حيث تم استغلال حوالي ٩٨% من إجمالي المصادر المائية المتاحة، وتقدر إمكانات توليد الكهرباء من الطاقة المائية في دولة الكونغو الديمقراطية بنحو ٥٥٠ تيراوات/ساعة، وهو ما يزيد على احتياجات دول حوض النيل كاملة وتوفير فائض منها ويتضح من الجدول(٤) أن متوسط نصيب الفرد من الطاقة المستخدمة بالكجم نفط بدول حوض النيل: أن مصر احتلت المرتبة الأولى في متوسط نصيب الفرد من الطاقة المستخدمة حيث بلغت نحو ٦٥٨,٤ كجم نفط/فرد، يليها كينيا حيث بلغت حوالي ٤٧٢,٨ كجم نفط/فرد، ثم تنزانيا حيث بلغت حوالي ٣٩٥,٨%، يليها السودان والكونغو، وفي المرتبة الأخيرة أثيوبيا بنحو ٣٨٨,١، ٣٠٤,٧، ٣٩٠,٣ كجم نفط/فرد على الترتيب خلال فترة الدراسة. كما يوضح نفس الجدول أيضاً متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء بالكيلو وات/فرد، بدول حوض النيل ومنه يتضح أن مصر جاءت في المركز الأول من حيث متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء، والذى بلغ نحو٩٥٦,١ كيلو وات/فرد، وجاءت أثيوبيا في المرتبة الأخيرة حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء فيها نحو ٢٧،٥ كيلو وات/فرد، خلال فترة الدراسة، وبلغ نحو ١٣٣,٨، ١٣٢,٨، ٦٠,٦، ٥٨,٤ كيلو وات/فرد في كلاً من الكونغو الديمقراطية، وكينيا، وتنزانيا، والسودان على الترتيب.

ندرة الموارد المائية بدول حوض النيل: ندرة المياه [1]هي مفهوم نسبي يصف العلاقة بين الطلب على المياه والكمية المتاحة منها، حيث أن الطلب قد يتغير بين مختلف البلدان والمناطق بداخل بلد ما اعتماداً على استخدام القطاعات الاقتصادية للمياه ويمكن الحكم على متوسط ندرة المياه بقياس النسبة المئوية لانحراف متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة في كل قطر عن حد الفقر المائي المقدر عالمياً والمقدر بنحو ١٠٠٠م^3 لكل فرد/سنة، ويعتمد ذلك على أن البلد الذي ينخفض المتوسط السنوي لنصيب الفرد فيها عن ألف متر مكعب تعاني من ارتفاع مستوى ندرة المياه.

وتوضح بيانات الجدول رقم (٥) تقديرات مستوى ندرة المياه بدول حوض النيل، والذي يبين أن مصر هي أعلى دول حوض النيل في مستوى ندرة الموارد المائية يليها كينيا حيث ينخفض نصيب الفرد فيهما من المياه المتجددة عن خط الفقر المائي بنحو(-٢٩٧)، (-٢٠٨) م^3 للفرد/ السنة لكل منهما على الترتيب، وهو ما يبين أن مصر وكينيا هما فقط اللذان يقل متوسط نصيب الفرد فيهما من الموارد المائية عن الحد الحرج، إلا أن اعتماد كينيا على المصادر الخارجية في الحصول على الموارد المائية يمثل نحو ثلث اعتماد مصر عليها كما يتبين من دراسة متوسط نصيب الفرد من المياه بدول حوض النيل خلال عام ٢٠٠٩، أن الكونغو الديمقراطية جاءت في المرتبة الأولي من حيث متوسط نصيب الفرد من المياه حيث بلغ حوالي ١٩٤٧٠ م٣/السنة ، يليها تنزانيا حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من المياه حوالي ٢١٢٨ م٣/السنة، ثم أوغندا حيث بلغ حوالي ٢٠١٨ م٣/السنة، يليها بوروندي حيث بلغ حوالي ٤٣٣٧ م٣/السنة، يليها السودان حيث بلغ حوالي ١٥٣٧ م٣/السنة، ثم بلغ متوسط نصيب الفرد من المياه حوالي ٦٦٩ م٣/السنة، وأخيرا جاءت رواندا في المرتبة الأخيرة من متوسط نصيب الفرد من المياه بها حيث بلغ حوالي٥٠٠ م٣/السنة خلال عام ٢٠٠٩ ويلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من المياه في مصر منخفض بالمقارنة بدولة الكونغو الديمقراطية حوالي ١٩٤٧٠ م٣/السنة، ومن ثم

[1] أحمد قدري مختار (دكتور)، آثار علاقة دول حوض النيل على الأمن المائي المصري، المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين الزراعيين (١٣ - ١٤) أكتوبر ٢٠١٠، نادي الزراعيين – الدقي، القاهرة .

فإنه يجب العمل على إعادة تقسيم مياه النيل بين الدول الأعضاء بما يتلاءم وعدد سكان كل دولة مع مراعاة إنخفاض معدل سقوط الأمطار في مصر بالمقارنة بباقي الدول، حيث يعتبر مناخ الجزء الشمالي من مصر قاري مقارنة بباقى دول حوض النيل التى يعد مناخها رطب ومعتدل، ولا تتعدى نسبة هطول الأمطار في مصر ١٥ مليمتر/السنة مقارنة بالكونغو الديمقراطية مثلا والتى يتجاوز بها معدل هطول الأمطار السنوى ١٢٤٠ مليمتر/السنة.

جدول ٤: متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء والطاقة لدول حوض النيل خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٨)

الدولة	الطاقة المستخدمة (مليون كجم نفط)	% من الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من استخدام الطاقة (كجم نفط) الفرد	استهلاك الكهرباء بالمليون كيلو وات	% من الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء كيلو وات/فرد
السودان	١٣٢١٨,١	١٠,٨٩	٣٨٨,١	١٩٨٧,٩	٢,٣٩	٥٨,٤
أثيوبيا	١٨٥٨٧,٦	١٥,٣٢	٢٩,٣	١٧٥٩,٣	٢,١٢	٢٧,٥
الكونغو	١٦١٣٠,٤	١٣,٢٩	٣٠٤,٧	٧٠٨٥,٨	٨,٥٢	١٣٣,٨
كينيا	١٤٥٦٨,٨	١٢,٠١	٤٧٢,٨	٤٠٩٢,٨	٤,٩٢	١٣٢,٨
مصر	٤٥٥٦٤,١	٣٧,٥٥	٦٥٨,٤	٦٦١٦٩,٨	٧٩,٦٠	٩٥٦,١
تنزانيا	١٣٢٧٦,٨	١٠,٩٤	٣٩٥,٨	٢٠٣٣,٦	٢,٤٥	٦٠,٦
إجمالي	١٢١٣٤٥,٨	١٠٠	-	٨٣١٢٩,٢	١٠٠	-

المصدر: جابر أحمد بسيوني (دكتور) وممدوح محمد البدري (دكتور)، إشكالية المياه مع دول حوض النيل، المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين الزراعيين، ١٣-١٤ اكتوبر ٢٠١٠، نادي الزراعيين- الدقي، القاهرة.

جدول ٥: تقديرات حصة المياه والاستهلاك والفائض ومستوى ندرة المياه بدول حوض النيل

الدولة	حصة المياه من النيل (مليار م^3)	%من إجمالي دول الحوض	متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة م^3 عام ٢٠٠٨/٢٠١٠	الانحراف عن ١٠٠٠م^3 خط الفقر المائى
مصر	٥٥,٥	٣,١٥	٧٠٣	-٢٩٧
السودان	٦٥	٣,٦٩	١٥٦٠	٥٦٠
أثيوبيا	١٢٢	٦,٩٣	١٥١٢	٥١٢
إريتريا	٠	٠	١٢٧٩	٢٧٩
بوروندي	٣٦	٢,٠٥	١٥٥٣	٥٥٣
كينيا	٣٢	١,٨٢	٧٩٢	-٢٠٨
الكونغو	١٢٨٥	٧٣,٠٣	١٩٩٦٧	١٨٩٦٧
رواندا	٥	٠,٢٨	١٠٠٥	٥
تنزانيا	٩٣	٥,٢٩	٢٢٦٦	١٢٦٦
أوغندا	٦٦	٣,٧٥	٢٠٨٥	١٠٨٥
الاجمالي	١٧٥٩,٥	١٠٠	-	-

المصدر: [١]جابر أحمد بسيوني (دكتور) وممدوح محمد البدري (دكتور)، إشكالية المياه مع دول حوض النيل، المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين الزراعيين، ١٣-١٤ اكتوبر ٢٠١٠ ، نادي الزراعيين- الدقي، القاهرة .

[٢] أحمد قدري مختار(دكتور)، آثار علاقة دول حوض النيل على الأمن المائي المصري، المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين الزراعيين (١٣-١٤) أكتوبر ٢٠١٠، نادي الزراعيين-الدقي، القاهرة .

فرص التعاون بين مصر ودول حوض النيل: من واقع اقتصاديات دول حوض النيل والتى تتميز بغلبة النشاط الزراعى وتعدد المنتجات الزراعية والتصديرية ووجود موارد معدنية متنوعة يتم تصديرها الى بعض الدول. فإن مصر لديها من الخبرات الطويلة التى تمكنها من المساهمة فى تطوير نظم الزراعه والري بدول الحوض، وذلك عن طريق تنمية الاستثمار الزراعي في مجال زراعة المحاصيل والثروة الحيوانية وتنمية الاستثمار الزراعي في مجال أخشاب الغابات واقامة مشروعات الاستزراع السمكي في الأقفاص العائمة والأحواض الترابية. مع ضرورة المساهمة في مشروعات تنمية المصادر المائية وتحسين استغلالها وتقليل الفاقد منها وخاصة بدول المنبع "اوغندا واثيوبيا" وذلك من خلال وضع برنامج مشروعات لتنمية المياه والاستفادة من الفواقد، كما انة من الأهميه بمكان توفير منح دراسية بالجامعات المصرية لدول حوض النيل

وخاصة ان هناك نسبة من السكان يجدون فى مصر فرصة سانحة للتعليم فى الجامعات خاصة كل من دولة إثيوبيا وتنزانيا وأريتريا وأوغندا وكينيا، بالأضافة الى اهمية دور مصر فى التوفيق بين الشمال والجنوب فى السودان.

و يوجد عدداً من أهم آليات التعاون تتمثل في:

اولا:-تنمية وتنشيط التبادل التجارى بين دول الحوض

تعد التجارة اساسا لتحسين العلاقات بين الدول والافراد كما انها مجالا لتبادل الخبرات والمكاسب وهى بالنسبة لمصر وسيله جيده للتعاون مع دول حوض النيل فمصر يجب ان تخرج فى علاقاتها مع دول حوض النيل من دائره كونها مشتركه بحصتها فى مياه النيل الى مفهوم جديد وشامل لتنميه العلاقات سواء على المستوى الثنائى خاصه اثيوبيا او على المستوى الكلى لدول الحوض وعلى راس هذه الاهتمامات تاتى التجاره البينيه والتى يمكن ان تشكل مصالح مشتركه وتوثق العلاقات ولذلك فان التبادل التجارى مع دول حوض النيل يعد اكبر التحديات التى تواجه مصر فى المرحله المقبله من حيث تعزيز التواجد التجارى المصرى لزياده اعتماد دول الحوض على السوق المصريه كمتنفس رئيسى لسلعهم ودفع عجله التنميه الاقتصاديه فى اطار متوازن بين الدول الاعضاء وزياده حجم التجاره البينيه وما يتطلبه ذلك من ربط هذه الدول بخطوط ملاحيه ودراسه الاسواق فيها واقامه معارض دائمه بها.

ويشير جدول رقم (٦) الى النشاط التجارى بين مصر ودول حوض النيل خلال الفتره من ٢٠٠٣-٢٠١٢ والذى يتضح منه ان الميزان التجارى بين مصر ودول حوض النيل حقق عجزا بلغ حوالي ٦٦,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٣ وبدا من عام ٢٠٠٤ يحقق فائضا قدر بنحو ٣,٩ مليون دولار وفى عام ٢٠٠٨ بلغت قيمه الصادرات المصريه لدول حوض النيل نحو ١,٦٥١ مليار دولار وبلغت قيمه الواردات منها نحو ١,١٥٨ مليار دولار وحقق الميزان التجارى فائضا قدر بنحو ٤٩٣ مليون دولار، وفى عام ٢٠٠٩ تراجعت الصادرات المصريه الى نحو ٧٩٩ مليون دولار وتراجعت الواردات الى نحو ٢٧١ مليون دولار.

ويشير الجدول الى ضروره زياده حجم الواردات المصريه من دول الحوض بما يساعد على تنميه النشاط التجارى فى المستقبل خاصه ان قيم الواردات المصريه لا تتناسب وعدد هذه الدول واهميه العلاقات الثنائية.

ثانيا:- جمعيات رجال الأعمال والنقابات المهنية: تلعب جمعيات رجال الأعمال دورا مهما في المشروعات الإستثمارية ينبغى أن يفعل فى الوقت الراهن من خلال القيام بزيارات ميدانية لدول الحوض وكذلك دعوة رجال الأعمال بتلك الدول لزيارة مصر، ومساندة القطاع الخاص المصرى للدخول إلى هذه الأسواق، كما ان النقابات المهنيه كمؤسسات للمجتمع المدنى يمكن ان تلعب دور هاما فى تنميه العلاقات.

ثالثا:- المعونات الاقتصادية: تسهم المعونات الاقتصادية التى تقدمها مصر لدول الحوض فى مساعدة هذه الدول فى الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيهم، وفى الدفع فى اتجاه إنجاح مدخل التعاون الاقتصادى فى تجاوز أزمة تقاسم مياه النيل بين مصر والسودان من جانب، وهذه الدول من جانب آخر.

وقد أوصى البحث بمجموعه من التوصيات التى يمكن الأخذ بها لتحقيق الأهداف التنموية تتمثل في:-

- التأسيس لعلاقات وروابط بين دول الحوض خاصة أثيوبيا تعتمد على الثقة المتبادله فى رغبة الدولتين (مصر وأثيوبيا) فى تفهم الاحتياجات التنموية والتعاون المشترك لتحقيقها خاصة فيما يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- السعى لتكوين إدارة رشيدة لمورد المياة بما يحقق مصالح الدول السياسيه والاقتصادية والمشاركة فى التجارة والاستثمار.
- المشاركة فى مشروعات تؤدي إلى زيادة مورد المياة وتقليل الفواقد ومراعاة الجوانب البيئية.

جدول رقم ٦: العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢

القيمه بالمليون دولار

البيان	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الميزان التجاري	-٦٦,٧	٣,٩	١٢٢	٢٠٣,٧	١٧٠,٣	٤٩٣	٥٢٨	٨١٤	٥٥٢	٥١٢
الصادرات المصرية	١٢٨,٣	١٥٩,٨	٢٩٦,٤	٤٤٣	٥٣٥,٣	١٦٥١	٧٩٩	١٠٨٣	٩٢٠	٩٠٢
الواردات المصرية	١٩٥	١٥٥,٩	١٧٤,٣	٢٣٩,٣	٣٦٥	١١٥٨	٢٧١	٢٦٩	٣٦٨	٣٩٠

المصدر : الجهاز المركزي والتعبئة العامة والاحصاء، أعداد مختلفة.

- الاعتماد على الدبلوماسية الشعبية فى تأكيد أهمية بقاء العلاقات فى اطارها الذي يخدم مصلحة الشعوب بعيداً عن الصراعات والتدخلات الدولية.
- أهمية دور التعاون المشترك بين رجال الأعمال فى دول الحوض لإقامة مشروعات مشتركة.
- التواجد الثقافي الحضاري والتنويري المصري بما يخدم مصالح شعوب دول الحوض ويوثق العلاقات بين أبناءها.
- قيام الحكومة المصرية بتقديم خبراتها الفنية فى حل كثير من المشاكل التى تواجه الحكومات الأفريقية.

المراجع

أحمد عبد الحليم(دكتور)- النيل فى دائرة الصراع الاقليمى والعالمى، وزارة الاعلام، الهيئة العامة للإستعلامات، مجلة النيل، العدد (٨١)، ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣.

أحمد قدري مختار(دكتور)- آثار علاقة دول حوض النيل على الأمن المائي المصري، المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين الزراعيين (١٣- ١٤) **أكتوبر** ٢٠١٠، نادي الزراعيين- الدقي، القاهرة.

أشرف بدر(دكتور)- تدبير الاحتياجات المستقبلية من المياه عام ٢٠١٧، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للإستعلامات، مجلة النيل، العدد (٨١)، ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣.

اكرام محمد صالح(دكتور)-اثر انفصال جنوب السودان علي مياه النيل، ورقة مقدمة في ندوة تقرير المصير، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الخرطوم ٢٠١٠م.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الرى والموارد المائية، القاهرة، ٢٠٠٧.

أيمن شبانة-السياسة المصرية والتعاون المائي في حوض النيل، المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، نادى الزراعيين، الدقى، القاهرة، ١٣-١٤ **أكتوبر** ٢٠١٠.

تقرير التنمية البشرية الدولي ٢٠١١، الانصاف والإستدامة مستقبل أفضل للجميع، البرنامج الانمائي للامم المتحدة .

جابر أحمد بسيونى(دكتور)، ممدوح محمد البدرى (دكتور)- إشكالية المياه مع دول حوض النيل، المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، نادى الزراعيين، الدقى، القاهرة، ١٣-١٤**أكتوبر** ٢٠١٠.

حمدى الصوالحى(دكتور) وآخرون إمكانية تنمية العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول حوض النيل، المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، نادى الزراعيين، الدقى، القاهرة، ١٣-١٤ **أكتوبر** ٢٠١٠.

سيد محمد موسى حمد(دكتور)- مصر ودول حوض النيل – الهيئة المصرية العامة للكتاب- ٢٠٠٣.

شوقى عطا الله الجمل(دكتور)- دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث- الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٩٨٤.

عبد الملك عودة(دكتور)- العلاقات المصرية الافريقية بعد الحرب الباردة- مجلة آفاق افريقيا- العدد العاشر.

ماجدة شلبى(دكتور)- تغير المناخ ومشكلة ندرة ومحدودية المياه- مؤتمر "تغير المناخ وآثاره في مصر" القاهرة، خلال الفترة٢-٣ **نوفمبر** ٢٠٠٩.

مركز الدراسات الاعلامية والسياسية- الهيئة العامة للاستعلامات- مصر وافريقيا-٢٠٠٨ .

ممدوح محمد البدرى(دكتور)-إمكانات الإستثمار الزراعى فى دول حوض النيل، المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، نادى الزراعيين، الدقى، القاهرة، ١٣-١٤ أكتوبر ٢٠١٠.

منذر خدام(دكتور)-الأمن المائى العربى، الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- ٢٠٠٣.

وزارة الموارد المائية والرى- ملخص عن مبادرة حوض النيل-فبراير ٢٠٠٩.

الموقع الإلكترونى لمنظمة الأغذية والزراعة www.fao.org

الموقع الإلكترونى لمجموعة البنك الإفريقى للتنمية www.afdb.org

الموقع الإلكترونى للبنك الدولى www.worldbank.org

الموقع الإلكترونى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg

Avaliable Economic Resources for Economic Development of The Nile Basin and The Possibility of Joint Co-Operation between Them

Manar Ezat Mohamed, Wafaa Abd-Elkarim Mohamed
Agricultural Center Research- Institute of Agri. Econo. Research, Cairo

ABSTRACT

The problem of water scarcity and limitations of a most important current and future challenges of the political Egyptian order to meet the increasing demand for food due to population growth and progress Urban seeks The research aims to analyze the real causes of the conflict on the water and the role of development needs in the saliency through a review of the development indicators and social and economic Basin countries as well as the problems of energy and the level of water scarcity and the factors and external interventions for fueling this conflict has signals study that the population of the basin countries around 426.8 million people are Ethiopia's largest basin countries in terms of population as a population of about 20 % of the population of the basin countries then followed by Egypt 19.3% and then the DRC and Tanzania by 15.9%, 10.8% and indicators of human development that all Nile Basin countries are classified as countries with low human development except Egypt research indicated high rates of poverty in the basin, where below the poverty line (1.25 dollars / day) a large proportion of the population of the basin 81.3% in Burundi, 76.8% in Rwanda, 67.9% in Tanzania, 59.6% in the Congo, 39% in Ethiopia, with respect to per capita GDP, the basin states what except Egypt are classified as low-income countries with an average per capita around 1540 dollars per year while the world average about 10,715 dollars a year, The research pointed to the role of foreign interference in fueling conflict between the Nile Basin countries, led by the United States and Israel, as well as the World Bank and China in Egyptian politics in the Nile Basin region. Which should take him Egyptian politics seriously sought to create channels of co-operation and participation trade and investment with the Nile Basin countries to move this conflict to cooperation